منظمة الصحة العالمية

لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي
الاجتماع الثلاثون
البند ٢-١ من جدول الأعمال المؤقت

EBPBAC30/2
١٣ أيار/ مايو ٢٠١٩

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة: التقرير السنوي

يتشرف المدير العام بأن يحيل طيه التقرير المقدم من رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي كي تنظر فيه في اجتماعها الثلاثين (انظر الملحق).

الملحق

تقرير لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، أيار/ مايو ٢٠١٩

معلومات أساسية

١- أنشأ المجلس التنفيذي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة (اللجنة الاستشارية) في أيار/ مايو ٢٠٠٩ بموجب القرار م ت١٢٥ق١، وحدّد اختصاصاتها الرامية إلى إسداء المشورة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة وإلى المجلس التنفيذي من خلال هذه اللجنة الأخيرة، بشأن المسائل التي تندرج ضمن نطاق ولايتها والتي تشمل ما يلي:

- استعراض بيانات المنظمة المالية وسياساتها بشأن تقديم التقارير المالية والمحاسبية؛
- إسداء المشورة بشأن مدى كفاية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر؛
- استعراض فعالية وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية لحسابات المنظمة، ورصد تنفيذ نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات المنبثقة عنها.

٢- وفيما يلي أسماء الأعضاء الحاليين في اللجنة الاستشارية:

الاسم	تاريخ التعيين من المجلس[1]	مرجع المقرر الإجرائي
الدكتورة جيبا ويلسون (الرئيسة)	أيار/ مايو ٢٠١٥	م ت١٣٧(٤)
السيد ليوناردو ب. غوميز بيرايرا	أيار/ مايو ٢٠١٥	م ت١٣٧(٤)
السيد كريستوف غابرييل ميتز	حزيران/ يونيو ٢٠١٧	م ت١٤١(٢)
السيد جايانت كاريا	حزيران/ يونيو ٢٠١٧	م ت١٤١(٢)
السيد كريستوفر ميهم	حزيران/ يونيو ٢٠١٧	م ت١٤١(٢)

٣- وهذا التقرير هو تاسع تقرير سنوي تقدمه اللجنة الاستشارية إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وهو يلخّص التقدم المُحرز في إنجازها لأعمالها بالفترة الواقعة بين أيار/ مايو ٢٠١٨ ونيسان/ أبريل ٢٠١٩.

٤- وقد عقدت اللجنة دوراتها الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين في الفترات من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٨ ومن ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ ومن ٨ إلى ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، على التوالي، علماً بأن دورتها السادسة والعشرين عُقِدت في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ الكائن في مانيلا، وانطوت على القيام بزيارة لمدة نصف يوم إلى المكتب القطري في الفلبين وعلى عقد

١ يُشير "تاريخ التعيين" إلى تاريخ اعتماد المجلس التنفيذي للمقرر الإجرائي المعني.

اجتماع مع مدير مركز الخدمات العالمي التابع للمنظمة في ماليزيا، حيث كان موجوداً في مانيلا. كما حضر الدورة موظفون من المقر الرئيسي وغيرهم ممّن انضموا إليهم عن طريق خدمة التحاور عن بعد بواسطة وصلة إلكترونية لمناقشة البنود المعنية من جدول الأعمال.

٥- وتلقت اللجنة دعماً ممتازاً من الإدارة وهي تعرب عن امتنانها للمدير الإقليمي لغرب المحيط الهادئ وممثل المنظمة في الفلبين ولفريقيهما على ما أجروه معها من مناقشات صريحة ومفتوحة.

سلامة البيانات المالية، بما فيها التأمين الصحي للموظفين

٦- استعرضت اللجنة البيانات المالية لعام ٢٠١٨ وناقشتها مع الإدارة، وأجرت تقييماً للسياسات المحاسبية الأساسية ومدى معقولية الصادر من أحكام مهمة ووضوح عمليات الكشف، ولاحظت أن البيانات المالية قد أُعِدّت وقُدِّمت بالوقت المناسب واقترنت بحد أدنى من التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وأكد المراجع الخارجي للحسابات في لجنة مراجعة الحسابات من جمهورية الفلبين أنه لم تطرأ تغييرات كبيرة على السياسات المحاسبية أو الأحكام الصادرة عن الإدارة فيما يخص إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧- وبيّنت المنظمة في نهاية عام ٢٠١٨ أن إجمالي ما لديها من أصول هو بمبلغ ٥,٢ مليار دولار أمريكي، منها مبلغ نقدي قدره ٣,٥ مليار دولار أمريكي واستثمارات قصيرة الأجل (الملاحظتان ٤-١ و٤-٢ من البيانات المالية) ومبلغ آخر قدره ١,٣ مليار دولار أمريكي من الذمم المدينة (الملاحظة ٤-٣). وشمل إجمالي الخصوم وصافي الأصول/ الأسهم مبلغاً قدره ١,٣ مليار دولار أمريكي من إجمالي التزامات استحقاقات الموظفين المستحقة والمتعلقة في أغلبها بتأمينهم الصحي (الملاحظة ٤-١٢) ومبلغاً قدره مليار دولار أمريكي من الالتزامات المشتركة بين الكيانات (الملاحظة ٤-١٥) ومبلغاً قدره ملياري دولار أمريكي من صافي الأصول/ الأسهم.

٨- ونظراً إلى أن الحسابات مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن من شأن مراجعي الحسابات أن يدلوا **برأي غير متحفظ** بشأن البيانات المالية الصادرة عن المنظمة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، فإن اللجنة توصي بتقديم البيانات المالية لعام ٢٠١٨ إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وكذلك إلى جمعية الصحة العالمية.

٩- وأحاطت اللجنة علماً بالبيانات المالية المتعلقة بصندوق التأمين الصحي للموظفين لعام ٢٠١٨. ولاحظت أنه رغم أن الإدارة مدركة للمخاطر الناجمة عن عدم تمويل الالتزامات في الأجل الطويل، فإن موعد تمويل الصندوق المذكور بالكامل استناداً إلى أحدث المعلومات الواردة عن التقييم الاكتواري مُحدّد بعام ٢٠٤٣ مقارنة بموعد تمويله الذي كان مرتقباً سابقاً وهو عام ٢٠٤٩ وعام ٢٠٣٨ المُحدّد قبل هذا الموعد. وما فتأت اللجنة منشغلة إزاء مشكلة تمويل التزامات استحقاقات الموظفين بالكامل وإمكانية استدامة صندوق التأمين الصحي للموظفين بشكل شامل في صيغته الحالية. وقد حثّت اللجنة في اجتماعها المعقود بآذار/ مارس ٢٠١٨ الإدارة على إيجاد سبل كفيلة بتحديد عام ٢٠٣٨ بوصفه عام التمويل الكامل وتقصي الخيارات المُتاحة بشأن احتواء التكاليف، بوسائل منها تقليل الفوائد واستعمال الأدوية الجنيسة وزيادة المساهمات. وبناءً على التعليقات الواردة من الفريق المعني بالشؤون المالية ومن التأمين الصحي للموظفين، فقد خلصت اللجنة إلى أن الجهود التي بذلتها الإدارة حتى الآن لم تعالج المشكلة كما ينبغي. ومع أن اللجنة تسلّم بأن الموعد المتوقع لتحقيق التمويل الكامل سيختلف من عام إلى آخر بحسب العوامل الاكتوارية، **فإنها توصي الإدارة مع ذلك بأن تتبادل معها في اجتماعها المقبل خطة بشأن اتّخاذ تدابير تكتيكية واستراتيجية تكفل تحقيق استدامة التأمين الصحي للموظفين على نحو شامل وتمويل التزامات استحقاقات موظفي المنظمة بالكامل في أقرب وقت ممكن، وبغض النظر عمّا يطرأ سنوياً من تقلبات أو تعديلات في هذا المجال.**

المراجعة الخارجية للحسابات

١٠- اجتمعت اللجنة بمراجعي الحسابات الخارجيين على انفراد وكذلك بممثلي الإدارة في إطار انعقاد دورتيها الخامسة والعشرين والسابعة والعشرين.

١١- وزوّد مراجعو الحسابات الخارجيون اللجنة الاستشارية في دورتها الخامسة والعشرين بأبرز ملامح تقرير مراجعة الحسابات الخارجية لعام ٢٠١٧، والبيانات المالية لصندوق التأمين الصحي للموظفين لعام ٢٠١٧، وخطة مراجعة الحسابات الخارجية لعام ٢٠١٨. وأحاطت اللجنة علماً بأن رأياً غير مشفوع بتحفظ قد صدر عن مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية للصندوق المذكور لعام ٢٠١٧. وأخطر مراجعو الحسابات الخارجيون اللجنة بأنه يتواصل وضع الصيغة النهائية لمراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٨ المتعلقة بصندوق التأمين الصحي للموظفين، وبأنهم واثقون من أنهم سيدلون برأي غير متحفظ بشأن مراجعتها.

١٢- واستعرضت اللجنة الاستشارية خطة المراجعة الخارجية لحسابات عام ٢٠١٨، وأعربت عن ارتياحها إزاء إدارتها بالتنسيق مع خطة مراجعة الحسابات التي يطبقها مكتب خدمات المراقبة الداخلية، وإزاء عدم وجود ازدواجية فيها.

١٣- وأعربت اللجنة أيضاً عن سرورها بعد أن لاحظت أن المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ والمكتب القطري في الفلبين يطبقان ضوابط جيدة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، وأنهما مواظبان على تقديم ردود مناسبة التوقيت على جميع تقارير مراجعة الحسابات.

١٤- وزوّد مراجعو الحسابات الخارجيون اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين بأبرز الملامح المتعلقة بنتائج مراجعة البيانات المالية لعام ٢٠١٨ وبعدة عمليات مراجعة أخرى استكملوها خلال عام ٢٠١٨، ومنها تلك المتعلقة بمركز الخدمات العالمي وإدارة تعبئة الموارد بالمقر الرئيسي وبرنامج المنظمة للطوارئ الصحية والاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

١٥- وأعربت اللجنة عن انشغالها حيال تأخر المانحين في تقديم أعداد كبيرة من التقارير زاد عددها بحسب ما ورد في تقرير مراجعي الحسابات الخارجيين، من ٧٥٧ تقريراً في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ إلى **١٠١٦ تقريراً** في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، أي بزيادة نسبتها ٣٤٪، ممّا أسفر عن وضع المانحين في موقف تعذّر عليهم فيه الإفراج عن الأموال المقدمة إلى المنظمة. **وبذا، توصي اللجنة الإدارة بأن تعجّل في معالجة هذه المشكلة، كما توصيها تحديداً بوضع خطة تقترن بتحليل الأسباب الجذرية التي تقف وراء تأخر تقديم التقارير وانتهاج استراتيجيات تعالج هذه المشكلة وتحديد معالم واضحة بشأن المُضي قدماً في إحراز التقدم.**

١٦- وتودّ اللجنة أن تعرب عن شكرها لمراجعي الحسابات الخارجيين من لجنة مراجعة الحسابات في جمهورية الفلبين على ما أنجزوه من عمل وقدموه من إسهامات إلى المنظمة. وتتطلع اللجنة إلى الحصول في دورتها المقبلة على معلومات عن عملية ترشيح المراجع القانوني لحسابات المنظمة وكيفية اختياره في المستقبل.

خدمات المراقبة الداخلية

١٧- عقدت اللجنة في كل واحدة من دوراتها اجتماعات مع مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية، سواء على انفراد أم بحضور أعضاء الإدارة.

١٨- ووردت اللجنة في اجتماعيها الخامس والعشرين والسادس والعشرين معلومات مُحدّثة عن أعمال الإدارة والاستنتاجات المُستمدة من المراجعة الداخلية لحسابات عام ٢٠١٨. وقُدِّمت معلومات مُحدّثة عن وضع عمليات مراجعة الحسابات في المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهاديء وأعربت اللجنة عن رضاها عن نتائجها. ومثلما ذكرت اللجنة في تقريرها المؤقت، فقد أعربت عن سرورها بعد أن لاحظت أن وظائف الموظفين ما عادت مجمّدة، وأنه يتواصل إحراز التقدم بشأن التعيين في بعض الوظائف المحدّدة المدة وكذلك الوظائف القصيرة الأجل.

١٩- ووُضِعت خطة العمل بشأن مراجعة حسابات عام ٢٠١٨ في صيغتها النهائية، وصدرت التقارير عن مراجعة الحسابات باستثناء المتعلقة منها بالجهات الأربع التالية: إدارة مكافحة الأمراض السارية؛ والإدارة المعنية بشؤون الإدارة والتمويل في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط؛ وإدارة شؤون الجوائز؛ ومكتب المنظمة القطري في اليمن، وهي تقارير أُعِدّت مسوداتها وفي انتظار رد الإدارة عليها. ويرد أدناه تصنيف للآراء المُدلى بها بشأن مراجعة الحسابات من بين ما صدر من تقارير ومسودات تقارير بلغ عددها إجمالاً ٢١ تقريراً ومسودة.

الرأي الصادر في المراجعة	عدد عمليات مراجعة الحسابات	النسبة المئوية من العدد الإجمالي
مرضية	٤	١٩
مرضية جزئياً ويلزم إدخال بعض التحسينات عليها	١٣	٦٢
مرضية جزئياً ويلزم إدخال تحسينات كبيرة عليها	٣	١٤
غير مرضية	١	٥
المجموع	**٢١**	**١٠٠**

٢٠- وأحاطت اللجنة علماً بالمجالات الخمسة الرئيسية التي ما زالت فيها مخاطر متبقية بأعلى مستوياتها:

(أ) مواصلة تعزيز أنشطة ضمان تنفيذ التعاون المالي المباشر بجميع جوانبه لأن الخطط المعدّة لغرض الاضطلاع بهذه الأنشطة لم تُنفّذ بالكامل بطريقة متسقة، ويلزم زيادة التركيز على اتّخاذ إجراءات تصويبية بشأنها؛

(ب) وتعزيز الضوابط المُطبّقة على أنشطة ضمان التنفيذ المباشر؛

(ج) وتحسين إدارة شؤون البائعين (من حيث اختيارهم وتقييم وضعهم) واستكمال وثائق مشتريات السلع والخدمات (بما فيها إجراءات تقديم العطاءات والاختيار)، والتي يُحتمل أن تؤثر سلباً على المخاطر المتعلقة بممارسات الاحتيال؛

(د) وتنفيذ خطط عمل تحسّن مواءمة مستويات التوظيف مع الولايات والأغراض الاستراتيجية المُحدّدة في البرامج و/ أو المكاتب بما يتماشى مع برنامج العمل العام الثالث عشر؛

(هـ) وتحسين تعبئة الموارد اللازمة لبعض البرامج الرئيسية التي ما زالت منقوصة التمويل (مثل تلك المعنية بمكافحة الأمراض غير السارية وأمراض المناطق المدارية المهملة والمحددات الاجتماعية للصحة وآثار تغير المناخ على الصحة)، نظراً إلى اعتمادها الكبير على المساهمات الطوعية المُحدّدة.

٢١- ويسرّ اللجنة أن تلاحظ أن النسبة المئوية للتوصيات "المتأخرة والمفتوحة" بشأن مراجعة الحسابات قد انخفضت من ٨,٢٪ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٤,٢٪ في شباط/ فبراير ٢٠١٩، على أنها ما انفكت منشغلة لأن التقدم المُحرز في تنفيذ فرادى التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات الداخلية بالسنوات السابقة لم يفضِ بعدُ إلى إدخال تحسينات كبيرة ومستدامة ومنهجية عبر أنحاء المنظمة ككل. **وعليه، توصي اللجنة**

الإدارة بأن تتّخذ ما يلزم من إجراءات تكفل تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات في الوقت المناسب ومتابعتها كما ينبغي . وقد ترغب الإدارة أيضاً في إدراج هذا البند بوصفه واحداً من مؤشرات الأداء الرئيسية.

التحقيقات

٢٢- يُؤمن أداء وظيفة التحقيق بالمنظمة عملية تزويد المنظمة بخدمات التحقيق وكذلك تزويد برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز والمرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد) والوكالة الدولية لبحوث السرطان بها، وقد أُجرِي أول تقييم خارجي لهذه الوظيفة واستعراض لجودتها بأواخر عام ٢٠١٧.

٢٣- واستندت اللجنة في إجراء المناقشات إلى استعراض معدلات قبول القضايا طوال السنوات الأخيرة. وترى اللجنة أنه بالنظر إلى حجم المنظمة وتعقيد عملها، فإن عدد القضايا الإجمالي فيها هو بأدنى مستوى من التوقعات على ما يبدو، لذا، فإنها تقترح إعداد وظيفة التحقيق لكي تكون مستعدة للتعامل مع الزيادة المستمرة بالمستقبل في كل من معدل قبول القضايا ودرجة تعقيدها.

٢٤- ويبيّن الجدول الوارد أدناه لمحة عامة عمّا ورد من قضايا جرى التحقيق فيها بحسب نوعها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

أنواع القضايا الواردة بحسب العام					
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
استغلال السلطة	١	١	١	١	٧
الاعتداء	١	٢		١	٥
انتهاك سرية الأفراد		١	٣		١
انتهاك مبدأ الحياد			١	٢	
الرشوة				٦	٣
تضارب المصالح		٤	٢	٦	٥
عدم الامتثال للمعايير المهنية	٣	٨	٧	٢	٤
الاحتيال	١٤	١٠	١٥	١١	٣٠
المضايقات	١٧	٢١	٩	١٤	٢١
تزوير معاملات التأمين الطبي	٢		٤	٥	١٠
سوء الإدارة		٢	٢	١	٥
سوء استخدام الأموال				١	
أخرى	٢	١	٥	٧	١٧
الأنشطة الخارجية	٢	٣	١		
المخالفات المتعلقة بالمشتريات	٤	١١	١١	٥	٩
المخالفات المتعلقة بالتوظيف		٦	٦	٩	٥
حالات الانتقام	١	٣		١	٥
الاستغلال والانتهاك الجنسيان				١	٤
التحرش الجنسي	١	٢	٥	٢	٩
السرقة	٢	٨	٧	٧	٧
تسريب المعلومات أثناء التحقيق					١
المجموع الكلي	**٥٠**	**٨٣**	**٧٩**	**٨٢**	**١٤٨**

٢٥- وبرغم إنجاز الكثير من العمل في مجال التحقيقات بالمنظمة في السنوات الأخيرة، فإنه يلزم على ما يبدو إدخال المزيد من التحسينات على هذا المجال. وفيما يلي المشاكل والتحديات المُواجهة فيه:

(أ) زيادة عدد القضايا المُبلّغ عنها بشكل كبير؛

(ب) الزيادة المُطردة في طابع تعقيد القضايا؛

(ج) زيادة اهتمام وسائط الإعلام والمجتمع المدني بالموضوع بشكل كبير؛

(د) التحقيق في ادعاءات حسّاسة الطابع، وخاصة التحرش الجنسي والمضايقات والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

(هـ) الأطر الزمنية لاختتام إجراء التحقيقات؛

(و) التحقيق في الشكاوى المرفوعة ضد جهات فاعلة من أطراف ثالثة؛

(ز) الكم الهائل من القضايا المتراكمة التي تتطلب الاهتمام بها

٢٦- وأحاطت اللجنة علماً بالتدابير المُتخذة بشأن تعزيز قدرات التحقيق في الأجل القصير ورحّبت بتلك التدابير، وذلك لمعالجة الزيادة الطارئة على كل من معدلات قبول القضايا والكم المتراكم منها:

(أ) تتواصل الاستفادة من قائمة قدرات موظفين خارجيين لكي تُضاف إليها قدرات ثلاث موظفين مؤقتين للعمل في ٣ وظائف مكافئة للعمل بدوام كامل؛

(ب) إبرام عقود خارجية مع موظفين يتمتعون بقدرات مُجرّبة في مجال إجراء التحقيقات في قضايا التحرش (بمعدل ٢٠٠ يوم حتى نهاية عام ٢٠١٩).

٢٧- وترى اللجنة أنه يلزم إلى جانب إيجاد حلول قصيرة الأجل التصدي للتحديات المُواجهة في مجال التحقيق بطريقة أكثر جوهرية. وعليه، فإن اللجنة تعرب عن سرورها لملاحظة أن الإدارة تزمع القيام، بما يتماشى مع عملية التحوّل الشاملة الجارية بالمنظمة على قدم وساق، بوضع مخطط أولي لوظيفة تحقيق هي "من أفضل الفئات" بحيث تناسب الغرض الذي أُعِدّت لأجله في المنظمة، وهو مخطط سيتيح المجال أمام إجراء مناقشات أكثر استنارة حول التحقيقات الجارية، بما فيها تلك المتعلقة بتخصيص الموارد. وتقف اللجنة على أهبة الاستعداد لدعم هذه العملية، وقد تعهدت باستعراض الاختصاصات المتعلقة "بطلبات تقديم المقترحات" بشأن الحصول على مساعدة خارجية في تنفيذ هذا المشروع.

الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات

٢٨- تواصل اللجنة في جميع دوراتها رصد التقدم المحرز في المجالات المتعلقة بكلّ من الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات، في نواح منها المخاطر الرئيسية المحدقة بالمنظمة وتنفيذ تقرير بالدوين.[1] ولاحظت اللجنة أن عملية إدارة المخاطر المؤسسية أحرزت تقدماً خلال السنوات القليلة الماضية، وأنه سيلزم إحداث زيادة مطردة في مستوى نضوج إدارة المخاطر أثناء تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر. ومثلما هو الحال مع جميع المبادرات الإدارية، فإن مفتاح إحراز النجاح يكمن في فعالية التنفيذ. وتتوقع اللجنة في هذا الصدد أن تقوم الإدارة بإعادة توزيع أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية عبر أنحاء المنظمة ككل، وأن تستفيد منها في اتخاذ قرارات مستنيرة

١ استعراض خارجي لإدارة المخاطر المحدقة بمنظمة الصحة العالمية كُلف بإجرائه مكتب بالدوين الاستشاري.

على جميع المستويات. ومن الضروري لإنجاح هذه العملية إحراز التقدم بمعدلات تكفل تجسيد الثقافة القائمة على إدارة المخاطر في المنظمة. **وبذا، توصي اللجنة بأن يُخصّص سجل لإدارة المخاطر في معرض الاضطلاع بعملية التحوّل بالمنظمة، وأن تتولى الإدارة العليا زمام إدارة المخاطر الرئيسية المحيقة بالمنظمة ورصدها.**

٢٩- وأجرت اللجنة في جميع دوراتها مناقشات مفصّلة مع الإدارة حول المسائل المتعلقة بالإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وستواصل اللجنة في اجتماعاتها المقبلة استعراض التقدم المُحرز في هذا المجال وتقييمه.

مشروع التحول في المنظمة

٣٠- زُوِّدت اللجنة، في اجتماعها الخامس والعشرين بمعلومات مُحدّثة عن مشروع التحول في المنظمة الذي يولي الأهمية الواجبة لوظيفة المنظمة المتعلقة في مجال القواعد والمعايير ويركز على احتياجات البلدان وتحقيق الحصائل على المستوى المحلي. وتسلِّم اللجنة بأن تنفيذ مشروع التحول يتطلب إحداث تغيير في المنظمة برمتها، يقترن بإحداث أثر عميق في وظائف المقر الرئيسي، وتشير إلى أن هذا التغيير سيواجه بالمقاومة، كما هو الحال مع أي مبادرة كبيرة. وتدرك الإدارة العليا هذا التحدي، وتعكف على وضع استراتيجية للتنفيذ.

٣١- وأُحيطت اللجنة علماً، خلال زيارتها إلى المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ والمكتب القُطري في الفلبين، بتفاصيل التقدم المحرز في تنفيذ مشروع التحول على المستويين الإقليمي والقطري. وثمة فهم جيد لجوانب المشروع المهمة، ويواصل المكتب الإقليمي تقديم الدعم إلى البلدان في المضي قُدماً بتنفيذ الخطة من خلال التفاعل والمتابعة.

٣٢- وزُوِّدت اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين بمعلومات محدّثة عن تنفيذ مشروع التحوّل في المنظمة وعن المبادئ الأربعة التي يُسترشد بها في إنجاز أعمال التحوّل، وهي كالتالي:

(أ) يجب أن تُوجّه أعمال المنظمة بغايات "المليارات الثلاثة" المُحدّدة في برنامج العمل العام الثالث عشر؛

(ب) يلزم المنظمة أن تضطلع بعمليات مستقرة وموحدة ويمكن التنبؤ بها؛

(ج) يجب مواءمة عمل المنظمة على جميع مستوياتها من أجل إنجازه بسلاسة؛

(د) يلزم المنظمة أن تتبع سبل عمل ألمعية في من أجل إنجاز عملها عبر جميع المستويات/ الوظائف.

٣٣- ولاحظت اللجنة أن تقدماً جيداً الخطى قد أُحرِز في تنفيذ مشروع التحول خلال العام الماضي، وأن تحسينات كبيرة أُدخِلت على وضعه من حيث التنفيذ، وهي تتطلع إلى تحقيق حصائل ملموسة بشأنه في الأشهر المقبلة. كما أحاطت اللجنة علماً بهيكل المقر الرئيسي التنظيمي الجديد الذي أُعِيد تشكيله.

٣٤- ولاحظت اللجنة كذلك أن خفّة الحركة هي من العناصر الهامة لتنفيذ مشروع التحول، وأولت في معرض ترحيبها باتّباع هذا النهج الاهتمام الواجب لطابع الطموح الذي يتسم به هذا المشروع والجهود اللازم بذلها لتحقيق النتائج المنشودة منه، مثل الحاجة إلى وضع خطة استراتيجية لإدارة الموارد البشرية تناقشها الفقرتان ٥٠ و ٥١ أدناه. ولن يلزم إحداث تحوّل في الثقافة التكتونية من جانب المنظمة فحسب، بل من جانب الأجهزة الرئاسية أيضاً.

التقييم والتعلّم التنظيمي

٣٥- عرض ممثل المدير العام المعني بالتقييم والتعلم التنظيمي في اجتماعي اللجنة السادس والعشرين والسابع والعشرين أحدث المستجدات عن حالة التقييمات المنجزة والجارية. ومن دواعي سرور اللجنة علمها بأن الإدارة تولي العناية الواجبة لوضع نهج منسّق لتنفيذ التوصيات التي قُدِّمت خلال عمليات مراجعة الحسابات والتقييم والاستعراض.

٣٦- وعُرِضت أبرز ملامح التقرير السنوي عن التقييم على اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين، وأعربت اللجنة عن رضاها عن محتوياته.

٣٧- ولاحظت اللجنة أن دور التقييم تزداد أهميته أكثر بكثير بوجود غايات المليارات الثلاثة لأنه يقدم معلومات عن العلاقة القائمة بين تحقيق المخرجات والحصائل، لذا يلزم مواءم عمل الإدارة بالكامل مع احتياجات البرامج.

٣٨- وزُوِّدت اللجنة بعيّنات من ملخص تقارير التقييم، التي تساعد عند استكمالها بتقارير مفصّلة على تلبية احتياجات فئات متنوعة من الجمهور. ونظرت اللجنة إلى هذا الجانب على أنه تطور إيجابي في معرض تسليمها بأن المستخدمين على اختلافهم، مثل المديرين التنفيذيين والقيادة العليا والشركاء في التمويل والإنجاز والدول الأعضاء، يلزمهم مستويات مختلفة من التفاصيل في نتائج التقييم، لأن أهمية التقييم، والبحث بشكل أعم، تكمن في مدى فائدتهما بالنسبة إلى صناع القرار وأصحاب المصلحة ومعدل استخدامهما من جانبهم.

٣٩- وتعرب اللجنة عن سرورها أيضاً لملاحظتها مقترحاً بشأن تقييم إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، وهي تتطلع إلى الاطلاع على نتائج هذا التقييم في واحد من اجتماعاتها المقبلة.

إطار تحقيق الحصائل في سياق تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر وميزانية الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١

٤٠- أعربت اللجنة في دورتها السابعة والعشرين عن إعجابها الشديد بالإحاطة الإعلامية التي تلقتها بشأن استراتيجية تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر من المستشار الخاص للمدير العام، والمدير العام المساعد للإدارة المعنية بالبيانات والتحليلات وإنجاز المشاريع، ومدير إدارة تخطيط الموارد وتنسيقها ورصد الأداء، بسبب وضوحها في طرحها للأفكار وتماسك عراها وارتباطها الواضح بأهداف التنمية المستدامة.

٤١- وسيكون تنفيذ إطار تحقيق الحصائل عبر أنحاء المنظمة ككل وبمعية المنظمات الشريكة أمراً حاسم الأهمية بالنسبة إلى تكليل التنفيذ بالنجاح. وتتطلع اللجنة إلى الحصول على تقارير عن التقدم المُحرز صوب تحقيق الأهداف الواردة في الإطار المذكور وفي برنامج العمل العام الثالث عشر، فضلاً عن تزويدها بأمثلة على اتّخاذ قرارات مستنيرة بالاستفادة تحديداً من هذا الإطار. وإضافة إلى ذلك، فإن موضوع جودة البيانات وتوافرها في شكل يصنفها على أساس مبدأ "عدم إهمال أي أحد" يمثّل تحدياً كبيراً ماثلاً أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتطلع اللجنة إلى الاستمرار في إجراء المحادثات مع الإدارة حول الفجوات التي تتخلل البيانات واستراتيجيات سدّ تلك الفجوات. ولا يُستغنى عموماً عن التنفيذ وكذلك الشواغل المُبداة بشأن تصريف الشؤون المتعلقة بالبيانات التي يتواصل تبديدها بفضل عمل الشعبة المُنشأة حديثاً والمعنية بتصريف الشؤون المتعلقة بالبيانات.

معلومات مُحدّثة عن تكنولوجيا المعلومات

٤٢- اجتمعت اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين بكبير الموظفين الجديد المعني بالمعلومات، الذي زوّدها بمعلومات مُحدّثة عن مختلف المبادرات والمشاريع والاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالإدارة المعنية بشؤون إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات. كما تبادل كبير الموظفين هذا مع اللجنة رؤية الإدارة المعنية بشؤون إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ومهمتها اللتين تتواءمان مع برنامج العمل العام الثالث عشر وغايات المليارات الثلاثة من حيث تحقيق التحوّل في المجال الرقمي والابتكار والأمن السيبراني.

٤٣- وتلاحظ اللجنة أن هيكل تكنولوجيا المعلومات بالمنظمة يتسم حالياً بطابع لا مركزي إلى حد ما، ومع أنه مفسّر بطابع الإعداد التنظيمي، فإنه يطرح تحديات فيما يتعلق بما يُوظّف من استثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات ووظائف البيانات التي ينبغي تبادلها بشكل موحّد وتنسيقها عبر أنحاء المنظمة برمتها من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية. ومن شأن ضمان سلامة البيانات وجني الفوائد كاملة من التعهدات الرقمية التي تؤيد تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر، أن تستفيد من اتّباع نهج أكثر مركزية. **وعليه، تنصح اللجنة الإدارة بأن تمضي قدماً في إدخال التحسينات على عملية تنسيق الموارد ومواءمتها، وذلك بفضل اعتماد نهج بشأن صون تكنولوجيا المعلومات والبيانات والأمن السيبراني على المستوى المؤسسي.** وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة الإدارة على الفصل بشكل أوضح بين الموارد المُخصّصة "لإدارة المنظمة" وتلك المُخصّصة "لتغييرها" ضماناً لتنفيذ برنامج العمل الرقمي الطموح.

اختصاصات لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة

٤٤- قامت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بموجب المادة ٥-د من اختصاصاتها التي اعتمدها المجلس التنفيذي، وبوصف ذلك من الممارسات الجيدة التي درجت عليها، بمناقشة الحاجة إلى استعراض اختصاصاتها القائمة حالياً على أساس أفضل الممارسات المقبولة ومصادر التوجيه الخارجية المتعلقة بلجان الرقابة. وبناءً على تلك المناقشة، رُئِي أن اللجنة ستستمر في مناقشة الموضوع باجتماعاتها المقبلة التي ستعقدها طوال عام ٢٠١٩ من أجل مواصلة إجراء استعراض دقيق لاختصاصاتها القائمة حالياً واقتراح ما يُحتمل إدخاله عليها من تحسينات.

٤٥- وعلاوةً على ذلك، رأت اللجنة في ظل ما تشهده المنظمة من تطورات كبيرة في مجالات كلّ من استعراض اختصاصات اللجنة، بما في ذلك عملية التحوّل، وبرنامج العمل العام الثالث عشر والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠٢٠-٢٠٢١، أنه يلزم الاستمرار في الحصول على إسهامات من اثنين من أعضائها الكبار، ألا وهما الدكتورة جيبا ويلسون والسيد ليوناردو بيريرا، اللذين من المقرر أن تنتهي مدة ولايتيهما حالياً في نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

٤٦- ونتيجة لذلك، تقترح اللجنة بالإجماع تمديد فترة ولاية العضوين الوارد ذكر إسميهما أعلاه حتى يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسائل أخرى

٤٧- **تمويل الميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩ ومرونة التمويل:** اطلعت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة باجتماعها الخامس والعشرين على الملامح الرئيسية المالية للميزانية البرمجية ٢٠١٨-٢٠١٩، بما فيها وضع الأموال المتاحة والنفقات حتى يوم ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٨. ولاحظت اللجنة أن توافر التمويل

يتماشى مع السنوات السابقة، وأن تقدماً جيداً قد أُحرِز بشأن تنفيذ برامج الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩. ونصحت اللجنة الإدارة العليا بتحديد الأولويات فيما يتعلق بالاحتياجات من الإنفاق وتحديد الأنشطة التي يمكن تقليلها أو إلغاؤها في حالة حدوث نقص في التمويل.

٤٨- وقدم مدير إدارة تخطيط الموارد وتنسيقها ورصد الأداء لمحة عامة عن منهجية تخصيص التمويل المرن وبعض التحديات المُواجهة والحلول المقترح المضي قدماً في إيجادها بالثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١، ممّا ساعد اللجنة على تحسين فهمها لكيفية تخصيص الأموال المرنة. كما زُوِّدت اللجنة بإحاطة إعلامية عن تقرير النتائج لعام ٢٠١٨ المماثل لذاك المقدم في عام ٢٠١٧. وسلّمت أمانة المنظمة بإسهام التوصيات المقدمة من لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة في تعزيز جدوى هذا التقرير وزيادة سهولة الاستفادة منه واختصاره.

٤٩- **الانتقال في مجال شلل الأطفال** – استعرضت اللجنة الخطة الاستراتيجية بشأن الانتقال في مجال شلل الأطفال وتنفيذها. وتقدر اللجنة الكم الهائل من الأعمال التي يتواصل إنجازها حالياً لنقل البلدان الخالية من شلل الأطفال إلى المرحلة اللاحقة لاستئصاله. وتدرك اللجنة أن بعض البلدان تمر في تلك المرحلة فعلاً، وتشجع الإدارة على اتّخاذ تدابير الانتقال في تلك البلدان.

٥٠- **الموارد البشرية:** أجرت اللجنة في اجتماعها السابع والعشرين مع مدير إدارة الموارد البشرية المنتهية ولايته مناقشة قصيرة بشأن موضوع تخطيط الموارد البشرية الناشئ عن التغييرات التنظيمية المُعلن عنها مؤخراً في إطار تنفيذ عملية التحوّل الأوسع نطاقاً. ومع أن اللجنة تدرك أن هذا العمل جارٍ على قدم وساق، فإن بودّها أن أن تشهد وضع خطة استراتيجية بشأن رأس المال البشري تتوافق مع برنامج العمل العام الثالث عشر وتفضي إلى تعزيز المهارات بالمكاتب القطرية.

٥١- واللجنة منشغلة إزاء عدم وجود خطة استراتيجية بشأن رأس المال البشري تنتهجها المنظمة بحيث تركز على سدّ أية فجوات خطيرة قائمة حالياً فيما يخص تطوير المهارات وعلى تحديد مكانة المنظمة بالمستقبل على حد سواء. وقد أعربت اللجنة مثلاً عن إعجابها بما وضعته الإدارة من خطط بشأن اتّباع نهج ألمعي على سبيل التجربة في مجال إدارة تنفيذ المشاريع والبرامج، على أن اتّباعه يستدعي توفير مجموعات محدّدة من المهارات وإحداث تغييرات في الثقافة يجب التأني في إعدادها والتخطيط لتنفيذها. لذا، فإن من شأن اللجنة أن تتوقع أن تشهد إدراج أنشطة تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم بما يلبّي هذه الاحتياجات في الخطة الاستراتيجية بشأن رأس المال البشري. وخلاصة القول، فإن انعدام وجود خطة متينة من هذا القبيل يهدّد بتقويض الجهود المبذولة في مجال التحوّل برمتها لأنه يلزم أن تشكّل استراتيجية المنظمة بشأن الموارد البشرية محور أية جهود ناجحة تُبذل في هذا المجال – من مثل تلك الجاري بذلها على قدم وساق في المنظمة.

٥٢- **مبررات الاستثمار وتعبئة الموارد في المنظمة:** زوّد المدير التنفيذي لإدارة العلاقات الخارجية وتصريف الشؤون اللجنة بمعلومات مُحدّثة عن الإطار الاستراتيجي لتعبئة الموارد وأهدافه ومبادئه. وتتمثل الأهداف العامة من ذلك في زيادة الموارد المرنة والمستدامة التي يمكن التنبؤ بها واللازمة لتنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر وغايات المليارات الثلاثة الواردة فيه، والبالغ قدرها إجمالاً ١٤,١ مليار دولار.

٥٣- ويرتبط الإطار الاستراتيجي بمبررات الاستثمار ويطبق مبادئ محددة بوضوح مؤداها أن تشترك جميع مستويات المنظمة الثلاثة في تلبية متطلبات التمويل، وأن تُوجّه دفة عملية تعبئة الموارد بواسطة وظيفة مؤسسية

مهنية وتستفيد في توجيه دفتها من عمليات ونظم أدوات من أفضل الفئات. وتُعرّف غايات التمويل على أنها من مؤشرات الأداء الرئيسية والجهود التي تركّز على الأولويات الاستراتيجية.

٥٤- وتعرب اللجنة عن تقديرها للإطار الاستراتيجي والمبادئ المحدّدة فيه بوضوح، وكذلك للمقترح المقدم بشأن إعداد تقارير لإبلاغ المانحين بالحصائل المُحقّقة، لمعالجة مسألة الاتساق بين العلاقات المُقامة معهم على جميع مستويات المنظمة. ومن شأن اللجنة أن تعرب عن تقديرها لو أنها اطلعت في اجتماعاتها المقبلة على عرض عن التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك إدارة المخاطر وإدارة التغيير واستخدام التكنولوجيا.

٥٥- **مشروع الحصول على أعلى قيمة بأفضل سعر** – تلقت اللجنة عرضاً بشأن تعريف مبدأ "الحصول على أعلى قيمة بأفضل سعر" تضمن الأبعاد المتعلقة بالاقتصاد والكفاءة والفعالية والإنصاف والأخلاقيات. ويعني ضمناً إدراج مبدأ "الإنصاف" تطبيق ما يرد من مبادئ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمبدأ الأساسي القائل "بعدم إهمال أي أحد" على ما تنجزه المنظمة من أعمالها يومياً. وتنظر اللجنة إلى هذا الأمر على أنه وجهة نظر مهمة، وتتطلع إلى معرفة الكيفية التي ستطبق بها المنظمة هذا المبدأ بمعية سواه من المبادئ على ما تنجزه من أعمال بنواحيها كلّها عبر جميع المستويات.

٥٦- **استعراض التوصيات الصادرة سابقاً عن لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة** – يرد في التذييل ملخص المسائل المهمة التي أثارتها اللجنة في الفترة الواقعة بين شهري نيسان/ أبريل ٢٠١٨ ونيسان/ أبريل ٢٠١٩.

الدكتورة جييا ويلسون (الرئيسة)، كريستوف ميتز، ليوناردو بيريرا، جايانت كاريا، كريستوفر ميهم

التذييل

المسألة التي أثارتها اللجنة	إجراءات أمانة المنظمة/ تعليقاتها	الوضع
عدم وجود هيكل تنظيمي متين للتعامل مع الطوارئ.	طرأت بفضل الإعلان عن هيكل المنظمة الجديد يوم ٦ آذار/ مارس ٢٠١٩ تغييرات على هيكل برنامج المنظمة للطوارئ الصحية، وسيتواصل توضيح دوره في مجال الطوارئ.	قيد التنفيذ
وضع آلية رسمية أو هيكل رسمي لإضفاء الطابع المؤسسي على العبر المُستخلصة من نتائج عمليات مراجعة الحسابات عبر أنحاء المنظمة ككل.	أُحرِز تقدم بشأن تنفيذ التوصية (وأُبلِغ عنه في الوثيقة م ت١٤٤/٥١). وأُجرِي في عام ٢٠١٨ بقيادة نائب المدير العام لإدارة العمليات المؤسسية استعراض لجميع التوصيات المفتوحة، وحُدّدت قائمة مختصرة تضم خمس مسائل شاملة ومتكررة ومنهجية ناشئة عن نتائج وتوصيات مُستمدة من مصادر مختلفة، وذلك لأغراض المتابعة واتّخاذ الإجراءات ضمن مسارات العمل التي يتواصل إنجازها بمعية أصحاب الأعمال الرئيسيين، بمن فيهم الفريق المعني بالتحول. وتتولى الإدارة العليا في أعقاب ما طرأ بالآونة الأخيرة من تغييرات على مسؤولياتها، زمام وظيفة الإشراف على هذه الآلية الهامة من أجل تحديد الاحتياجات في مجال التعلم التنظيمي.	قيد التنفيذ
تنفيذ الخطط الموضوعة بشأن "التحسّب للمجهول" أو "السيناريوهات المتوقعة" من أجل فهم كامل الآثار التي يخلفها نقص التمويل المتوقع على تنفيذ البرامج، وتبادل النتائج مع الدول الأعضاء.	ستناقش الإدارة هذه المسألة مع اللجنة أثناء انعقاد دورتها في تموز/ يوليو ٢٠١٩.	قيد التنفيذ
ضرورة وضع خطة شاملة بشأن الاستمرار في تسيير الأعمال بالمنظمة.	أُحرِز تقدم كبير في هذا المجال، وكُلِّفت جميع الوحدات المؤسسية بمهمة إدراج هذه المسألة في أغراضها المُحدّدة في عام ٢٠١٩ وحلولها فيما يخص إعداد الوثائق في عام ٢٠١٩، الذي ستُزوّد فيه لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بمعلومات مُحدّثة عن الموضوع.	قيد التنفيذ
ضرورة وضع خطة منسقة ومتماسكة بشأن إدارة تنفيذ المشاريع في سياق تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.	جرت متابعة الإرشادات وتنفيذها على هذا الأساس.	استُكمِلت
الانشغال بشأن إمكانية استدامة صندوق التأمين الصحي للموظفين بسبب الالتزامات الكبيرة الطويلة الأجل وغير المُموّلة.	يُموّل حالياً صندوق التأمين الصحي للموظفين بنسبة ٤٠٪ (بأصول مبلغها ٩٩٦ مليون دولار أمريكي) وهو ما يمثل تمويلاً نسبته ٨٦٪ من التزامات المتقاعدين الحاليين ونسبة قدرها ٠٪ من التزامات المتقاعدين في المستقبل. وتثابر إدارة التأمين الصحي للموظفين في عملها على إيجاد سبل تكفل احتواء التكاليف وضمان تمويل خطتها جيداً، ولا توجد هناك شواغل مثارة بشأن إمكانية استدامة الصندوق. وستُزوّد اللجنة في اجتماعها المقبل بمعلومات مُحدّثة كاملة.	قيد التنفيذ

المسألة التي أثارتها اللجنة	إجراءات أمانة المنظمة/ تعليقاتها	الوضع
دراسة الخيارات المُتاحة للتعامل مع المتراكم حالياً من تحقيقات ضماناً لتوجيه استجابة مناسبة التوقيت للأخطاء المزعومة.	زيدت القدرات الاحتياطية الإضافية كالتالي: (١) يتواصل استخدام قائمة أسماء المستشارين الخارجيين العاملين مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية لإضافة قدرات مؤقتة إليها – بإبرام عقود متداولة مدتها ٣ أشهر (بواقع وظيفتين من الفئة الفنية ف-٥ ووظيفة واحدة من الفئة الفنية ف-٢)؛ (٢) ويتواصل إبرام عقود خارجية مع موظفين يتمتعون بقدرات مُجرّبة في مجال إجراء التحقيقات في قضايا التحرش (بمعدل ٢٠٠ يوم حتى نهاية العام) فيما يخص التحقيق في قضايا الشركاء بموجب إبرام اتفاقات طويلة الأجل؛ (٣) ويُواظب حالياً على دراسة اللازم من الوظائف الإضافية المحدّدة المدة.	استُكمِلت
وضع خطة عالمية بشأن الانتقال في مجال شلل الأطفال لغرض إنهاء برنامج مكافحته للتقليل إلى أدنى حد من تأثيره على النظم الصحية بالبلدان الضعيفة	عُرضت خطة عمل استراتيجية بشأن الانتقال في مجال شلل الأطفال ٢٠١٩-٢٠٢٣ على جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين في أيار/ مايو ٢٠١٨، ووردت فيها الأغراض الرئيسية الشاملة الثلاثة التالية: (١) صون عالم خالٍ من شلل الأطفال عقب استئصال فيروسه؛ (٢) وتعزيز نظم التمنيع، بما يشمل ترصد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، لتحقيق أهداف خطة العمل العالمية الصادرة عن المنظمة والخاصة باللقاحات ٢٠١١-٢٠٢٠؛ (٣) وتعزيز القدرات في مجال التأهب لمواجهة الطوارئ والكشف عنها والاستجابة لها بالبلدان لتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) بالكامل. وشُكِّلت بالأمانة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ فرقة معنية بالانتقال في مجال شلل الأطفال لقيادة برنامج العمل المنصوص عليه في خطة العمل الاستراتيجية، وأُنشِئت لجنة توجيهية رفيعة المستوى (برئاسة نائب المدير العام)، وشُرِع في تنفيذ الخطة في إطار الاضطلاع بالعديد من الأنشطة ضماناً لتحقيق الأهداف المنشودة على النحو المُزمع.	استُكمِلت
مازالت هناك مشاكل قائمة بشأن المُعلّق من التقارير المقدمة عن التعاون المالي المباشر، وخاصة في الإقليم الأفريقي، وشُجِّعت الإدارة على تحديد الأسباب الجذرية التي تقف وراء هذه المشاكل الرئيسية وإيجاد سبل كفيلة بحلّها.	نُقِّحت في عام ٢٠١٨ السياسات المُنتهجة بشأن التعاون المالي المباشر ضماناً لمواءمة أنشطته مع أولويات المنظمة ومتطلبات الجهات المانحة. وبلغ في نهاية عام ٢٠١٨ عدد أوامر الشراء المقدمة في إطار هذا التعاون والتي تأخرت التقارير النهائية المقدمة عنها أدنى مستويات الإبلاغ عنها على الإطلاق بواقع ١٥٧ أمراً من أوامر الشراء والتي خُفِّضت من ٤٣٠ أمراً أُبلِغ عنها في شباط/ فبراير ٢٠١٨. وقد جاء هذا التخفيض الكبير نتيجة اتّخاذ سلسلة من التدابير مثل تحسين النظام والضوابط المُطبّقة وأدوات الإبلاغ والرصد والمتابعة الاستباقية وتنفيذ التقييمات التي يجريها الشركاء وإيفاد بعثات التحقق الرجعية الأثر. وقد تحقّق التخفيض الأكبر في الإقليم الأفريقي الذي مثّلت فيه استعراضات التعاونى المالي المباشرة أولوية. ويبرز مراجع الحسابات الخارجي في تقريره المرفوع إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعين التحسينات المُدخلة على التقارير المقدمة عن أنشطة التعاون المالي المباشر بوصفها مثالاً على ما اتّبعته المنظمة من ممارسات جيدة وأغلقته من توصيات سابقة بشأن مراجعة الحسابات كان قد طُلِب فيها من إدارة المنظمة معالجة الأسباب الجذرية التي تقف وراء حالات تأخير تقديم التقارير المتعلقة بأنشطة التعاون المالي المباشر، وذلك بفضل انتهاج استراتيجيات تتسم بمزيد من الفعالية وتحسين الرصد والتنسيق والتدخلات المُنفّذة.	استُكمِلت

المسألة التي أثارتها اللجنة	إجراءات أمانة المنظمة/ تعليقاتها	الوضع
يوجد توصيات متأخرة بشكل كبير بشأن تقريرين من تقارير مراجعة الحسابات: إعلان المصالح وإدارة الأجهزة الرئاسية والعلاقات الخارجية. وينبغي أن تستعرض الإدارة العليا هذين التقريرين مع مدير مكتب خدمات المراقبة الداخلية لتحديد ما إذا كانت التوصيات ما زالت مهمة والبت بشأن ما يلزم اتّخاذه من إجراءات لإغلاقهما	لقد أُغلِقت عمليتا مراجعة الحسابات كلتاهما في أيار/ مايو ٢٠١٨ وقُدِّمت في نيسان/ أبريل ٢٠١٩ تقارير عنهما إلى لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة.	استُكمِلت
ثمة توصيات عديدة ترد من مصادر مختلفة، مثل وحدة التفتيش المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة وإدارة مراجعة الحسابات الخارجية وإدارة مراجعة الحسابات الداخلية وإدارة الامتثال والمخاطر والأخلاقيات وإدارة التقييمات. وسلّمت الإدارة بضرورة اتّباع إجراءات موحّدة في معالجة جميع التوصيات ضماناً لإدارتها كما ينبغي وبفعالية. وتوصي لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بتخصيص مستودع مركزي لحفظ جميع هذه التوصيات بالاقتران مع ما يُتّخذ بشأن معالجتها من إجراءات مقابلة.	أُحرِز تقدم بشأن تنفيذ التوصيات (وأُبلِغ عنه في الوثيقة م ت١٤٤/٥١). وأُجرِي في عام ٢٠١٨ بقيادة نائب المدير العام لإدارة العمليات المؤسسية استعراض لجميع التوصيات المفتوحة، وحُدّدت قائمة مختصرة تضم خمس مسائل شاملة ومتكررة ومنهجية ناشئة عن نتائج وتوصيات مُستمدة من مصادر مختلفة، وذلك لأغراض المتابعة واتّخاذ الإجراءات ضمن مسارات العمل التي يتواصل إنجازها بمعية أصحاب الأعمال الرئيسيين، بمن فيهم الفريق المعني بالتحول. وتتولى الإدارة العليا في أعقاب ما طرأ بالآونة الأخيرة من تغييرات على مسؤولياتها، زمام وظيفة الإشراف على هذه الآلية الهامة من أجل تحديد الاحتياجات في مجال التعلم التنظيمي.	قيد التنفيذ
من المقرّر أن تتشارك الإدارة مع اللجنة في وضع خطة بشأن اتّخاذ تدابير تكتيكية واستراتيجية تكفل تحقيق إمكانية استدامة التأمين الصحي للموظفين على نحو شامل وتمويل التزامات استحقاقات موظفي المنظمة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٨ أو في أقرب وقت ممكن.		جديدة
من المقرّر أن تضع الإدارة خطة تقترن بتحليل الأسباب الجذرية التي تقف وراء تأخر المانحين في تقديم التقارير وانتهاج استراتيجيات تعالج هذه المشكلة وتحديد معالم واضحة بشأن المُضي قدماً في إحراز التقدم.		جديدة

المسألة التي أثارتها اللجنة	إجراءات أمانة المنظمة/ تعليقاتها	الوضع
توصي اللجنة الإدارة بأن تتّخذ ما يلزم من إجراءات تكفل تنفيذ جميع التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات في الوقت المناسب ومتابعتها كما ينبغي. وقد ترغب الإدارة أيضاً في إدراج هذا البند بوصفه واحداً من مؤشرات الأداء الرئيسية.		جديدة
توصي اللجنة بأن يُخصّص سجل لإدارة المخاطر في معرض الاضطلاع بعملية التحوّل بالمنظمة، وأن تتولى الإدارة العليا زمام إدارة المخاطر الرئيسية المحيقة بالمنظمة ورصدها.		جديدة
تنصح اللجنة الإدارة بأن تمضي قدماً في إدخال التحسينات على عملية تنسيق الموارد ومواءمتها، وذلك بفضل اعتماد نهج بشأن صون تكنولوجيا المعلومات والبيانات والأمن السيبراني على نطاق المؤسسة ككل.		جديدة

= = =